

ولا يفرض ج ا بلاطلاق وتجعله صغري
 لكبرى القياس هكذا العوض ج ا بلاطلاق
 ولا شيء من اب بالضرورة او دائما ينتج من
 الاول لعوض ج ليس ب بالضرورة
 او دائما وقد كان كل ج ب بلاطلاق
 هذا خلف وبعكس الكبرى اي لا شيء
 من اب دائما ينتج النتيجة المطلوبة ومن
 ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لو انقضت
 كنفسها تنتج الضرورية في هذا الشكل
 صواب فلما لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة
 على الدوام لا لعالم المقدمتان اذا كانتا
 ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة
 ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروري
 الثبوت لاحد الطرفين ضروري
 السلب عن الاخر يكون لاحد الطرفين ضروري
 السلب عن الاخر لانا نقول الحكم في
 المقدمتين ليس الا بان الاوسط ضروري
 الثبوت لذات احد الطرفين ضروري
 السلب عن ذات الاخر واللازم من ان
 ذات

ذات الطرفين ضروري السلب عن
 ذات الاخر وهو ليس بمطلوب بل
 بل المطلوب بل المطلوب ان وصف
 احد الطرفين ضروري السلب عن الاخر
 ولا يلزم من ضرورة سلب الذات سلب
 الوصف لصدق قولنا في المثال المذكور
 لا شيء من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوبا
 زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس
 بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان
 كل حمار مركوب زيد بالامكان واما حدق
 قيد الوجود من الصغري فلا تها ان كانت
 مع بساطة لان قيد وجودها موافقا
 لها في الكيف وان كانت مركبة لم ينتج
 مع اصلها المادة ثرا ولا مع قيد وجودها
 لان قيدي الوجود دائما مطلقتان ه
 او ممكنان او مطلقت وممكنة ولا التناج في
 هذا الشكل عنهما واما حدق الضروري
 من الصغري فلان المقدمتان الدوام لا
 يصدقان غلي الصغري فلو كان فيهما